المقدمة :

تقييم الاداء مطلوب لكل فرع من فروع المعرفة الإنسانية منها و التطبيقية ويظهر ذلك جليا من خلال تقييم الاداء الوظيفي لمختلف درجات الوظيفة العامة وكذلك تقييم المنتج الصناعي عن طريق دوائر السيطرة النوعية والفحص المختبري.

اهمية موضوع البحث :

ظهر تقييم الاداء الجامعي على اساس تقييم النخبة باعتبار ان الاستاذ الجامعي هو قيمه عليا في المجتمع وذلك فأنه رعايته والاهتمام به وتوفير الاجواء المناسبة له من الامور المهمة في تقدم البلاد ورقيها ، وقد ظهر تقييم الاداء الجامعي لأول مره في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٩عقب تخطي الاتحاد السوفيتي آنذاك الحاجز العلمي وصعود رواد الفضاء الروس الى القمر وتسجيلهم السبق العلمي على الامريكان ، خاصة وان احد عشر شخصاً من فريق الباحثين الذين نجحوا في محاولة الروس كان سبعه منهم من اساتذة الجامعات في الاتحاد السوفيتي السابق أو لذلك ظهرت في امريكا وعلى سبيل المنافسة العلمية اعادة النظر في الهيكل التعليمي برمته في امريكا وتأسيس جهاز خاص لمهمة متابعة وتقييم خاص لأداء اساتذة الجامعات في مختلف الدراسات وتحول هذا البرنامج الى سياق عمل ومنهج في الجامعات الأمريكية منذ عام ١٩٧٠وانتقل بعدها الى الدول المتقدمة الاخرى[١] ولذلك فان الجامعات حالياً وفي مختلف البلدان تولي اهتماماً بالغاً بالأداء الجامعي باعتباره ضماناً للجودة العلمية ومن هذا المنطلق نرى اهمية هذا الموضوع المستمرة والمستجدة والمواكبة لحركة التطور العلمي .

مشكلة البحث :

وقد ساهم تقييم الاداء في الاسراع من حركة الترقيات العلمية وظهور الاختراعات والمشاركة في المؤتمرات والمسابقات العلمية بين الجامعات الرصينة بدءاً من منظمة اليونسكو للثقافة والعلوم التي اعتبرت الاداء الجامعي احد المقاييس العلمية المعيارية لدرج الجامعات في التسلسل المعياري للرصانة العلمية [٢]،ومن هنا بدأ الاهتمام بتقييم الاداء الجامعي لكافة التدريسيين في الجامعات وفق نماذج واساليب تطورت تدريجيا حتى وصلت الى مرحله متقدمة في وضع العناصر الأساسية التي تشكل ركائز مهمه لتقييم التدريسيين في الجامعة ،وقد ساهم الاداء الجامعي بعناصره المختلفة ومحدداته العلمية في تحسين كفاءه التدريسيين من خلال اعتماد الاداء الجامعي وتقييمه في الترقية العلمية للتدريسيين [٣]،وكذلك تسلم المناصب القيادية الإدارية في الجامعات اضافه الى ما يتطلبه الاداء الجامعي من كتابة البحوث الرصينة والاسهام في الندوات والحلقات النقاشية والمؤتمرات والاشتراك في المناقشات للرسائل العلمية في الدراسات العليا والاشراف التربوي على طلبة الدراسات العليا ، ولذلك فأن الاداء

الجامعي يسهم في خلق مجموعه من العناصر التي تساهم في تحسين وتطور كفاءة التدريسيين لا بد من تسليط الضوء عليها ووضع الية لتطبيقها وتبدوا لنا مشكلة الاداء الجامعي في عدم وجود الية واضحة ومحددة حالياً خاصة في العراق تبين الوسائل والاساليب الناجعه التي من شأنها رفع مستوى الاداء للتدريسيين وتحقيق ضمان جودة التعليم لا سيما العالي منهم .

تقسيم البحث :

سوف نقسم هذا البحث على مبحثين الاول نخصصه لدور البحث العلمي والمشاركات العلمية الجمعية في رفع مستوى الاداء الجامعي اما الثاني فنجعله لأهمية الدراسات العليا وتقييمات الاداء الجامعي في تحقيق ضمان جودة التعليم .

المبحث الاول
دور البحث العلمي والمشاركات العلمية الجمعية في رفع مستوى الاداء الجامعي

يعتبر البحث العلمي من مقومات ومستلزمات التعليم العالي ورفده بالمعلومات الرصينة والمتجددة ولمواكبة حركة التطور العلمي ولهاذ كان له نصيباً كبيراً من التركيز في الدساتير والقوانين ذات الصلة بالتعليم العالي على وجه الخصوص وتأتي المشاركات العلمية الجمعية لتؤدي دوراً كبيراً في تلاقح الافكار وتلاقيها من خلال المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية التي تخرج في كثير من الاحيان بتوصيات ونتائج تشجع وبشكل فعال اصحاب القرار على تبنيها على الصعيدين الاكاديمي والمهني اضافة الى مشاركة جهات متخصصة ذات صلة بالجانب التطبيقي مثل جهاز التقييس والسيطرة النوعية وعلى هذا الاساس قسمنا هذا المبحث على مطلبين الاول جعلناه لدور البحث العلمي في رفع مستوى الاداء الجامعي والثاني للمشاركات العلمية الجمعية في تحسين وتطوير مستوى الاداء الاكاديمي .

المطلب الاول
دور البحث العلمي في رفع مستوى الاداء الجامعي

اعتبرت اغلب القوانين ذات الصلة بالخدمة الجامعية موضوع البحث العلمي من الواجبات الأساسية للتدريسي التي لا تقل اهمية عن واجبه في التدريس والقاء المحاضرات ،كما شجعت معظم القوانين على الكتابة والتأليف سواء للكتب العلمية والمنهجية والكتب المساعدة وفي مختلف المجالات ،وبعد تأسيس الجامعات العراقية اعتبر التأليف وكتابة البحوث متروكا للمجهود الشخصي للتدريسي حيث كان التركيز اولا حصول التدريسي على الشهادة العليا التي تؤهله

ليكون استاذا في الجامعة وان حصوله على المؤهل العالي ابتداءاً قرينه قانونيه على كفاءته العلمية [٤] لم يعد عضو هيئة التد ريس الجامعي مجرد قارئ للمعرفة، وناقلا لها بل أصبح مبتكرا لها بطريقة علمية في عمليات الصياغة ، والإخراج ، والتقويم والتطوير معتمدا على قدراته ومهاراته الذاتية في البحث والدراسة بمجال الاختصاص ، وذلك نظرا للواقع التطوري المتراكم للمعرفة وتقنياتها ويعتبر البحث العلمي الجامعي لكل من الطالب والمحاضر من أهم مرتكزات التطوير الجامعي والمجتمعي معا، فالبحث في القضايا التعليمية والأكاديمية الجامعية ، وكذلك المشكلات المجتمعية تقدم تصورات تطويرية جديدة لكل من الحياة الجامعية والبيئة المحيطة . وتمثل تلك ذروة العلاقة التعاقدي ة المتبادلة بين المجتمع والمستوى الجامعي في أي مجتمع من المجتمعات[٥].

وقد برز جيل من الأساتذة الاكفاء في الجامعات من العلماء والمفكرين الذين ملأت كتبهم الجامعات و أفنوا سنين عمرهم في القاء المحاضرات في قاعات الكليات ،وكانت المنافسة العلمية المشروعة رائدهم في رفع رايه بلدهم في المحافل العلمية عن طريق التأليف والنشر والتدريس والاشراف [٦]،ثم تطور الامر بصدور قوانين الخدمة الجامعية التي تحدد واجبات للتدريسي تساهم في تحسين كفاءته ومستواه العلمي ونضوجه الفكري وفي كتابة البحوث السنوية لأغراض الترقية العلمية حيث كانت الاقدمية هي المعيار للترقية حيث يرقي التدريسي الى مرتبه اعلى بمجرد مرور المدة [٧]،إلا ان القوانين المعاصرة وضعت اليات جديده لترقية التدريسي وصدرت تعليمات تبين عدم امكانيه ترقية التدريسي الى مرتبه اعلى الا بعد كتابة عدد من البحوث ونشرها في المجلات العلمية الرصينة المحكمة فصار لزاما على التدريسي كتابة البحوث العلمية لأغراض الترقية لأنه لا يمكن ان ينتقل الى مرتبه علميه اعلى الا عن طريق البحث العلمي وكتابة البحوث وبذلك اصبح واجب المتابعة والبحث من قبل التدريسي مفروضا عليه بحكم القانون اضافة الى ما تتطلبه الوظيفة باعتباره استاذا جامعيا من ضرورة كتابة بحث سنوي على فرض عدم حاجته للترقية او انه قد ترقى سابقا ووصل الى المراتب العلمية المطلوبة عن طريق الترقيات [٨]

.

وبذلك فأن للبحث العلمي دور في تحسين وتطور كفاءة التدريسي من حيث انه أواجب القانوني بحكم الوظيفة التي يمارسها او لأغراض الترقية العلمية ولا تقتصر كتابة البحوث العلمية للتدريسي على هذين الطريقين بل هناك طريق آخر هو المشاركة في التعاقد العلمي مع المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والدوائر التي هي بحاجه الى اراء المتخصصين في المجالات المختلفة ذات الصلة باختصاص تلك الدوائر والمؤسسات التي تتوافق مع اختصاص التدريسي العلمي لذا اسهم الباحثين في رفع مستوى الصناعة الوطنية وزيادة الانتاج ومعالجة

المشاكل الاجتماعية او بناء المدن إضافة الى اللمسات الكمالية التي يضيفها الباحث في مجال اختصاصه وابداعه[٩] وبهذا فأن الترقية مطلوبة في المجالين العلمي والوظيفي كما ان متطلبات التدريس الجامعي تتطلب تحقيق اهداف هي أهداف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع المباشر تتمثل أهداف التدريس في تقديم مناهج فاعلية ومبتكرة، وتوضيح إجراءات التدريس والتقييم، وتخريج أفراد لديهم القدرة على خدمة مجتمعاتهم وتوفير مناخ صحي للتدريس، أما وظيفة البحث العلمي فتتمثل في زيادة الإنتاجية البحثية والنشر، وإكساب طلاب الدراسات العليا مهارات البحث العلمي، وتسويق نتائج البحوث العلمية. وبالنسبة لوظيفة خدمة المجتمع فتتمثل أهدافها في إدارة الجامعة وتقديرها احتياجات المجتمع، والتعاون مع هيئات المجتمع الأخرى للوفاء بهذه الاحتياجات وجعل الجامعة بيت الخبرة لقطاعات المجتمع المختلفة [١٠].

وقد وجدت الامم من البحث العلمي وسيله للتقدم في كافة المجالات اضافة الى دوره في رفد حاجة الدولة والدفاع عن مصالحها بما تملكه من وسائل دفاعيه في كافة المجالات ذات الطابع الدفاعي واحترام سيادة الدولة ومصالحها ومن ذلك الاسهام في الابحاث التي تساهم في ترصين القوه العسكرية للبلاد و جعلها في مصافي الدول التي ينظر اليها باحترام ، ولا يأتي ذلك الا عن طريق البحوث و الدراسات في مختلف المجالات المتخصصة المهمة ذات الطابع العسكري اضافة للمجالات الصناعية والزراعية والتجارية والمياه[١١] ولا يخفى أن وضع رؤية واضحة لاحتياجات المؤسسات التعليمية من أعضاء الهيئة التدريسية وضمن تخصصات علمية وإنسانية يجب أن تبنى على رؤية وأهداف كل مؤسسة تعليمية وأن يكونوا محددين بمعايير اختبار واختيار تتمثل بالمعرفة بالمادة الدراسية والتدريسي الفعال والقدرة على الإسهام في تنفيذ رسالة المؤسسة التعليمية وتعين لجان مخلصة في الاختبار والاختيار مع توفر التشريعات اللازمة لشروط التوظيف العامة في المؤسسة التعليمية بلوغاً إلى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية في تجويد العملية التعليمية مع توفير برمج تطوير القدرات والمهارات لعضو الهيئة التدريسية من قبل المؤسسة التعليمية وضمن برامجها في الاعتماد الأكاديمي لتحقيق التحسين المستمر كذلك الحال بالنسبة للطلبة فعلى المؤسسات التعليمية العراقية قبول الطلبة اللذين تتوافق قدراتهم ومؤهلاتهم مع أهداف ورسالة وبرامج المؤسسة التعليمية وتتماشى مع مستوياتها الأكاديمية وسمعتها في المجتمع أن تكون سياسة القبول لا مركزية وإن تعتمد كل مؤسسة تعليمية في سياسة القبول على قدراتها وإمكانياتها العلمية والتعليمية والتنظيمية بالإضافة إلى متطلبات بيئة التعليم الجامعي ومتطلبات المجتمع[١٢] ، والاهتمام بالتغذية العلمية الراجعة لمعرفة رد الفعل وصدى المؤسسات العلمية مع الاخذ بنظر الاعتبار اعتماد سياسات صحيحه لاستعمال البحوث العلمية خاصه ذات الطابع العسكري في

المجالات الدفاعية المشروعة على الصعيد الداخلي والدولي ، حيث ان السياسات غير صحيحه لاستخدام هذه البحوث المهمة قد يؤدي الى نتائج عكسيه تضر البلاد بدل نفعها وكذلك مراعاة البحوث العلمية ذات الطابع السلمي من خلال الاخذ بنظر الاعتبار الدوافع الاقتصادية والانتاج ومستوى الدخل القومي للفرد والمجتمع [١٣]،ومن هنا يتضح لنا اهمية البحث العلمي على المستوى الاكاديمي ورفع مستوى التدريسي العلمي ومدى مواكبته للتطور العلمي في مجال اختصاصه من جهة اضافة الى اهمية البحث العلمي في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية ، أي المجالات ذات الطابع المدني وعلاقة ذلك باقتصاد الدولة وازدهارها اضافه الى الأهمية الحيوية المتمثلة بالبحث العلمي في المجالات العسكرية ذات الطابع الدفاعي عن البلاد مع الاخذ وفي كافة مجالات البحث العلمي مراعاة السياسة الحكيمة التي توظف البحث العلمي للرخاء والتقدم وتطور الحياة وتحقيق رفاهية المجتمع .

المطلب الثاني

المشاركات العلمية الجمعية في رفع مستوى الاداء الاكاديمي

تعتبر المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية نشاطات اساسيه في الجامعات والكليات والمعاهد لما تشكله هذه النشاطات من تجمعات علميه ولقاءات بحثيه وقراءات علميه وتنوع في الافكار والمفاهيم وتطورها ، حيث يلاحظ ان معظم الكليات لابد ان تعقد مؤتمرا واكثر خلال العام الدراسي لأغراض علميه اضافة الى مؤتمرات التقييم السنوي التي تراجع فيه الكليات ما أنجزته خلال العام الدراسي ، وما يتعلق بالمؤتمرات العلمية السنوية فأنها لابد ان تتضمن مشاركات بحثيه في مختلف مجالات ذات الصلة باختصاص الكلية ، خاصه وان تلك المؤتمرات لا تقتصر على الباحثين المنتسبين للكلية او الجامعة بل في كثير من الاحيان تشمل باحثين من جامعات اخرى من داخل البلاد او، وبذلك تكون الفائدة العلمية اعم واشمل اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان البحوث التي تطرح اثناء المؤتمر لابد ان تكون قد تم الاعداد لها منذ فتره زمنيه ليست بالقصيرة قبل انعقاد المؤتمر اضافة الى انها مرت بمراحل تقييم من قبل باحثين قبل القبول بعرضها في المؤتمر اي لابد انها قد حصلت على قبول بالمشاركة في المؤتمر ومن ثم ادراجها ضمن البحوث التي تشارك في المؤتمر ،ان هذه الحركة العلمية والبحثية من خارج الجامعة وداخلها تساهم وبشكل مؤكد في تلاقح الافكار وتعمل على تطوير وتحسين اداء التدريسي وامكانياته العلمية ، بالنظر لان واجب المشاركة في المؤتمرات التي تعقدها الكلية غالبا ما يكون الزاميا [١٤] ، للمنتسبين للكلية واختياراً لغيرهم وحسب سياسة الجامعة او الكلية ونظرتها الى المؤتمرات العلمية والنشاطات الاخرى .

اما بالنسبة للندوات العلمية التي تعقد على صعيد الكلية او الجامعة فأنها غالبا ما تتعلق بمواضيع ذات صله جديده بالمواضيع المطروقة حديثا وفي كافة المجالات حيث يخصص للندوة موضوع معين يساهم فيه عدد من الباحثين في الاختصاصات المتقاربة من الموضوع المطروح في الندوة ، حيث تساهم وجهات النظر المختلفة في المجال العلمي والبحثي سعة افق واطلاع وتحديث للمعلومات حيث ان هذه العوامل تساهم في تحسين كفاءه التدريسي ورفع مستواه العلمي ، ومن المؤكد ان هذا التطور الايجابي في شخصية الأستاذ الجامعي سينعكس ايضا على مجالات العمل التي يمارسها سواء في القاء المحاضرات او كتابة البحوث او المشاركات المستقبلية في المؤتمرات والندوات الجديدة ، لقد أظهر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاعات الصناعية والخدمية نجاحاً كبيراً منقطع النظير من خلال تحسين معدل الربحية، وانخفاض التكاليف، انعدام العيوب، تحسين الجودة، تحسين الأداء، تحسين علاقات العاملين، ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي. دفعت هذا النجاحات المؤسسات التعليمية في العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، انجلترا إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية، وقد حققت نجاحات كبيرة، مما دفع العديد من الدول إلى تطبيقها لمواجهة المتغيرات الدولية المتمثلة في اشتداد المنافسة بين الشركات العالمية في الأسواق الدولية[١٥]. كما أن الحلقات النقاشية هي الأخرى تساهم وبشكل فعال في زيادة معلومات التدريسي وتحسين كفاءته وتطور قدراته ليس في المجال العلمي والبحثي فقط وانما في مجال توصيل المعلومات وصياغتها بأسلوب واضح ومفهوم للمتلقين من الحاضرين في الحلقة النقاشية ، خاصة وان الحلقات النقاشية تركز على جزئيه معينه يرى المتحاورون اهميتها وضرورة مناقشته وتوضيح ما غمض فيها وبيان أيجابياتها وسلبياتها وايجاد الحلول المناسبة لها وتقديم التوصيات لمعالجة حالات عمليه ونظريه تدخل في نطاق موضوع الحلقة النقاشية ،ان المؤتمرات العلمية السنوية منها او الفصلية والندوات الشهرية والحلقات النقاشية الشهرية او النصف الشهرية لا تساهم في تحسين كفاءة التدريسي من ناحيه وزيادة المعلومات وتطويرها وتحديثها بل تتعدى ذلك الى خلق شخصية تدريسي تتميز بصفات اقل ما يمكن ان يقال عنها انها ذات طبيعة عمليه ونظريه اضافه لأهميتها في صقل شخصية التدريسي في كيفية القاء المحاضرة وتوصيل المعلومات واتباع اساليب البحث العلمي الصحيحة في كتابة البحوث او عند تطبيقها في المختبرات او ميادين العمل وعلى ذلك تصبح البيئة المحيطة هي مصدر أبحاث جامعية على مستوى كل من المحاضرين والطلبة .ويمكن أن تكون بعض هذه الأبحاث مدفوعة الأجر من قبل بعض أصحاب الأعمال، ومؤسسات المجتمع .وبعض الجامعات تتجه في تمويل برامجها وأنشطتها الجامعية إلى تلك الأبحاث، فيما يسمى بالجامعة المنتجة .وينبغي التنبيه

إلى أن المشكلات المجتمعية سواء السياسية منها أو العائلية تؤثر تأثيرا مباشرا على العملية التعليمية / التعلمية في الجامعة، لذا ينبغي تحييد الجامعات وترفعها عن تلك المشكلات، بحيث تصبح أكثر أمًنا للطلبة .والأمن يعبر عن حالة نفسية شعورية لدى الطلبة تجعلهم مقبلين على التعليم والتعلم بعقل وفكر متفتح ، بعيدا عن قيود الخوف التي تكبل قدراتهم ومهاراتهم المختلفة [١٦]. ،ولهذا فان وزارة التعليم العالي اعدت استمارات تتضمن معلومات وفقرات عن مدى مشاركة التدريسي في كتابة البحوث العلمية وعددها ونوعها وهل قبلت للنشر ام نشرت كما تتضمن الاستمارة مشاركة الاستاذ الجامعي في المؤتمرات العلمية داخل الجامعة وخارجها او في اطار كليته اضافة الى مشاركته في المؤتمرات الدولية سواء بصفة باحث مشارك او بصفة حضور في المؤتمر الدولي ،وقد احتوت استمارة تقييم التدريسي ايضا على عدد الندوات التي شارك فيها وكذلك الحلقات النقاشية التي ساهم فيها اضافة الى ذكر عناوين البحوث والمجلات التي نشرت فيها مع ذكر المؤتمرات العلمية وتاريخ انعقادها وشعارها مع بيان المواضيع التي ناقشتها الحلقات العلمية في اطار القسم والتوصيات التي خرج بها المؤتمر العلمي او الندوة او الحلقة النقاشية .

المبحث الثاني

اهمية الدراسات العليا وتقييمات الاداء الجامعي في تحقيق ضمان الجودة

الدراسات العليا هي وسيلة لأعداد الباحثين والمفكرين والاكاديميين والعلماء بالطريقة المنهجية الحديثة وفي مختلف المجالات المعرفية ولهذا فان القوانين ذات الصلة بالتعليم العالي تتطلب شروطاً ومواصفات اكاديمية ومهنية محددة لموافقة على فتح اقسام وفروع للدراسات العليا يجب التأكد والتحقق من توافرها لأنها الاساس لأعداد الباحثين والاكاديميين والاهتمام بالناحية العلمية الاكاديمية والمكتبة والبنى التحتية اللازمة ذات الصلة بالدراسات العليا وذلك للانتهاء بمخرجات متميزة تساهم في رفد البلاد وتطورها نظرياً وتطبيقياً ولتحقيق ذلك لا بد من معايير اكاديمية تقاس بها جودة التعليم والعالي والتأكد من سلامة النهج الذي تسير عليه لتحقيق اهدافها العلمية التي حددتها الوزارة والجامعة والكلية والقسم العلمي المعني تلك المعايير التي تم اعتمادها من قبل المؤسسات العالمية الرصينة خاصتاً تلك المؤسسات التي تعتمد عالمياً لتصنيف الجامعات والمؤسسات العلمية مثل منظمة اليونسكو وغيرها وتأسيساً على ما تقدم نقسم هذا المبحث على مطلبين الاول نخصصه لأهمية الدراسات العليا في تحقيق ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي اما الثاني فنفرده لدور الاداء الجامعي في تحفيز التدريسي لتطوير مستواه العلمي وكما يلي .

المطلب الاول
أهمية الدراسات العليا في تحقيق ضمان الجودة والاعتماد الاكاديمي

يعتبر التدريس من الواجبات الأساسية والمهمة للتدريسي بل ان التدريس عنصر تقوم عليه الحياة الجامعية والتربوية عموما وبالنسبة للتدريس في الدراسات العليا يتميز بخصوصيه كونه يتضمن مقررات خاصه وعامه متجدده وحديثه تواكب العصر اضافه الى ما ينبغي ان تتضمنه تلك المقررات من وسائل ابتكار واضحة ومتميزة ، كما ان التدريس في الدراسات العليا يتطلب امكانيات ومؤهلات حددتها القوانين الجامعية منها ان لا يدرس في الدراسات العليا الا حملة لقب الاستاذ المساعد وهو ما يتطلب من التدريسي اعداد محاضرات خاصه لكل فصل دراسي وبالتالي يطلب منه البحث والدراسة ومراجعة الكتب الحديثة في مجال اختصاصه اضافه الى الاسلوب الذي ينبغي ان يتبعه التدريسي والذي يختلف من استاذ جامعي الى اخر كما انه يختلف من تخصص الى اخر [١٧] ، وتسعى المؤسسات التعليمة "الجامعات" إلى تدريب وتأهيل موظفيها الإداريين وأعضاء هيئة التدريس لضبط وتجويد الأداء من خلال استخدام الوسائل التعليمية المناسبة في العملية البحثية والتدريسية لضمان الجودة والاعتماد وفقاً للمعايير المعتمدة للجودة دولياً ومحلياً. إن جودة التعليم تعنى استمرارية الإتقان في مخرجات التعليم، وآخر يعرفها بأنها الملائمة للهدف، أي ملائمة مخرجات التعليم للهدف الذي حددته المؤسسة التعليمية، وآخر يرى بأنها تحقيق رغبات المستفيدين من مخرجات التعليم العالي[١٨].

اضافه الى ان التدريسي في الدراسات العليا يجب ان يكون متهيئ للإجابة عن كافة التساؤلات التي يثيرها طلبة الدراسات العليا ولا يستطيع ذلك مالم يكن حاملا لكم من المعلومات المتنوعة في مجال اختصاصه وان تكون معلوماته حديثه ومطوره ، ولهذا فان المحاضرة في الدراسات العليا تتميز بطقوس علميه واكاديمية عالية نظرا لأنها تخاطب طلبة حاصلين على الشهادة الجامعية الأولية كحد ادنى ، خاصة وانهم من المتفوقين في مجال اختصاصهم واغلبهم من الاوائل على الكلية او على الاقل من العشرة الاوائل اضافة الى ان اغلبهم من الموظفين الحقوقيين او العاملين في المجال القانوني ، لهذا ينبغي على التدريسي في الدراسات العليا ان يكون مواكبا للحركة العلمية دائما في مجال اختصاصه وفي المجالات القريبة منها ايضا مما ينطبق ع ليه وصف الاستاذ الجامعي ، وبهذا الشكل فان التدريس في الدراسات العليا بحد ذاته يضيف الى الاستاذ الجامعي كما هائلا من المعلومات المستمرة والمتنوعة والحديثة والمتطورة ، ويعمل النظام التعليمي كأي نظام إنتاج آخر وفق استراتيجية معينة تراعي الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالنظام وشروطهم، والبناء الثقافي السائد داخل النظام والمناخ التنظيمي، والمصادر المادية والبشرية، وحاجات ممولي النظام، لذا فإنه

يهتم بأن تكون مخرجاته متفقة والمواصفات العالمية لضبط جودة الإنتاج من خلال السعي إلى استخدام معايير لقياس الجودة وضبطها. إذ أن المعايير من توفر لغة مشتركة وهدفاً يسعى إلى تحقيقه التربويون والمجتمع المحلي، وتساعد في توفير أسس واضحة ومحددة لتقويم أداء المؤسسات التعليمية، وقد تكون هذه المعايير أحد عناصر المساءلة لأداء المؤسسات التعليمية. وتعبر المعايير عن مستوى الأداء أو مستوى الجودة المتوقع والمقبول، ويعدها البعض أنموذجاً لمقارنة الأداء في عمليات التقويم، حيث يتم قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير ومن ثم تعديل الانحرافات البارزة ذات الدلالة وتصحيحها من خلال خطوات وأفعال علاجية، وتتم المقارنة بناءً على التناسب بين الأداء والأهداف، مما يعني أن المعايير هي قياس التناسب بين الهدف والوسيلة[١٩] ،اما الاشراف على الطلبة الدراسات العليا فهو لا يقل اهميه عن التدريس كون الاشراف يتعلق بمواضيع جديده وهي تحتاج الى التخصص الدقيق والمتابعة والقراءة منذ ان يبدا الطالب في الدراسات العليا كتابته للرسالة وحتى الانتهاء منها[٢٠]،حيث يبدا المشرف مع الباحث من بداية وضع خطة الدراسة ويظل يواكبها مبحثا مبحث ومطلبا مطلب مضيفا وحاذفا ومعدلا وموجها ومرشدا لطالب الدراسات العليا حتى تنتهي الرسالة وما يترتب عليها من اجراء المناقشة التي تتطلب من المشرف الدفاع عن الرسالة وهو ما يكون عضوا او رئيسا للجنة المناقشة في رسائل اخرى غير تلك التي يشرف عليها وبهذا فان قراءته للرسائل العلمية الكثيرة مشرفا وعضوا في لجنة المناقشة ورئيسا لبعض لجان المناقشة تضيف اليه الكثير من المعلومات وتجعله مجبرا على مواكبة التطور العلمي والحصول على التغذية العلمية الراجعة التي يفترض انها حديثة، لكي يستطيع اداء دوره بنجاح وتقدم علمي ،كما ان التأليف في مجال الاختصاص للتدريسي يساهم وبشكل كبير في زيادة كفاءة التدريسي وتحسين مستواه العلمي لما يتطلبه التأليف من منهجيه خاصه تتناسب مع طبيعة المؤلف وهل هو معد لطلبة الدراسات الأولية اي هل هو كتاب منهجي ام هو كتاب مساعد ام مؤلف عام في مجال الاختصاص ،ومن الطبيعي ان لكل واحد من هذه المؤلفات اسلوب خاص وطريقه معينه في التأليف من ناحية المعلومات المقدمة وحجم المؤلف وعدد فصوله وطبيعة محتوياته ومدى علاقته بالاختصاص ، كما إنه يتطلب من المؤلف جهود كبيره لجمع المعلومات وتبويبها واظهارها للقارئ بما يتناسب ومستواه العلمي وبحسب الشريحة التي يخاطبها المؤلف ،وغالبا ما تعتمد المؤلفات الجيدة لأغراض الترقية العلمية للمؤلف [٢١]
كما انها تطبع وتصنف على انها كتب مساعده أو منهجيه أو عامه في اختصاص المؤلف او القريبة من الاختصاص الدقيق اي انها تقع في اطار الاختصاص العام ولهذا على المؤلف قبل ان يقدم على تأليف الكتاب قراءة عدد كبير من المصادر والمراجع المتنوعة والكتب المناظرة والمجلات العلمية والبحوث المنشورة

خاصة تلك التي صدرت حديثا ، اي اخر ما وصل اليه العلم في مجال اختصاصه حتى يقدم مؤلفا جيدا يتميز به عن المؤلفات الموجودة سابقاً خاصة تلك المتشابهة او القريبة من اختصاصه وذلك لكي يقدم شيئا جديدا في مؤلفه ولا يقتصر على جمع المعلومات وتبويبها فقط ،وهكذا يلاحظ ان الاشراف والتدريس خاصة بالنسبة لطلبة الدراسات العليا اضافة الى التأليف للكتب العامة أو المنهجية يساهم وبشكل كبير في خلق شخصيه جامعيه متميزة ورصينة قادره على اداء مهامها العلمية على احسن وجه وفي مختلف المجالات العلمية والبحثية او في مجال التدريس والاشراف ،

وبهذه الطريقة تتطور شخصية الاستاذ الجامعي وتتحسن كفاءته ويرتقى مستواه ليدخل في مجال المنافسة العلمية المشروعة مع اقرانه داخل البلاد وخارجها ويرفع اسم وطنه وتبقى شخصيته تتجدد وتطور وتزداد معلوماته بزيادة اطلاعه وتقدمه في الوظيفة الجامعية كأستاذ جامعي ومع تقدم السن يتحول الى خبير في مجال اختصاصه بعد أن وصل الى المراتب العلمية العالية وذلك بعد حصوله على مراتب عليا ، وبهذا يصبح فعلا ثروة وطنية تفتخر بها الجامعة والمحافظة والدولة التي ينتمي اليها ويتحول في الدول المتقدمة الى ما يسمى مواطن عالمي يقدم الخير والعلم في مختلف المجالات العلمية والتي تعم فائدتها ليس على الباحث وجامعته وبلده فحسب بل تتعدى ذلك الى فائدة الانسانية ورقيها والمساهمة في ازدهارها ، وعلى هذا الاساس انشات بعض الدول المتقدمة في العالم مراكز علمية متطورة هدفها البحث والتأليف والابتكار كما هو حال المركز الوطني للتعليم والبحث العلمي في فرنسا الذي يضم شريحة واسعه جداً من مختلف الاختصاصات ومن كافة ارجاء العالم تذوب فيه المواطنة المحلية وتصبح المواطنة عالمية ليقدم نتاجه العلمي في كافة المجالات حيث يستخدم هذا النتاج في الامور التطبيقية اضافة الى النظرية ومنها استخدام الناتج العلمي في القضايا الطبية وصناعة الادوية وفي مجالات اخرى وبهذا يكون للدراسات العليا ومتطلباتها العمية والاكاديمية الدور الفعال في اعداد الكفاءات العلمية وتنمية القدرات التدريسية والاكاديمية وما يصاحب ذلك من ضرورة توفر الاعتماد المالي والبنى التحتية لتحقيق الاهداف العلمية التي رسمتها الجهات ذات العلاقة بالمستوى العلمي وتطوره .

المطلب الثاني

دور الاداء الجامعي في تحفيز التدريسي لتطوير مستواه العلمي

كانت تقارير الاداء الجامعي في الستينات تعتمد على ما يقرره الرئيس المباشر والرئيس الاعلى فهو المسؤول عن تقييم كفاءة التدريسي وتقدير مستواه العلمي والوظيفي ولم يكن هناك استمارات معده سلفا لغرض تقييم اداء التدريسي بل كان التقييم يعتمد على وضع درجات تعادل ما يراه الرئيس الاعلى من تقييم اداء للتدريسي فمثلا درجة(٨٠)ثمانين تعني ان مستوى التدريسي وكفاءته جيد جدا وان (٧٥)تعني انه جيد وهكذا ودرجة (٤٥)تعني ان مستواه ودرجة كفاءته ضعيف ويبلغ التدريسي بعد انتهاء التقييمات والمصادقة عليها من قبل عميد الكلية ورئيس الجامعة حيث يبلغ بدرجته التي حصل عليها مع ذكر الاسباب التي بني عليها التقدير حيث ان تقدير الدرجة اعتمد وبشكل رئيسي على التقييم الذي يراه الرئيس المباشر ويصدقه الرئيس الاعلى [٢٢]،وعلى ضوء التقدير الذي يبلغ به التدريسي يتقرر مستواه الفعلي المفترض الذي ينبغي ان يعمل على تحسينه ، خاصة اذا كان ضعيفا حيث ان عليه بذل الجهود المطلوبة لكي يعمل على تحسين مستواه العلمي ، وفي العراق ظل الامر هكذا حتى صدور قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٤٢) لسنة (١٩٧٦)الذي وضع اليه جديده تعتمد كتابة البحوث الدراسية ومرور المدة الزمنية لكي يتم تقييم كفاءة التدريسي ويترقى الى مرتبة علميه اعلى واعتبر مرور المدة الزمنية على خدمة التدريسي قرينه على اكتسابه الخبرة وتحسين مستواه العلمي وامكانياته الاكاديمية بشكل عام مضافاً اليها كتابة البحوث والنشاطات التي ذكرناها ، والواقع ان مرور المدة الزمنية على الخدمة غير كافي لتقييم التدريسي بل لا بد من وجود ضوابط علميه محدده تعتمد كأساس لمعرفة كفاءة التدريسي ومدى تحسين مستواه العلمي خلال مده خدمته كبرت تلك المدة او صغرت فكثير من الباحثين والاكاديميين الجدد افضل بكثير من بعض التدريسيين الذين مضى على خدمتهم مده طويله ، ففي نظرنا ان مدة الخدمة لوحدها غير كافيه لتقييم كفاءة التدريسي خاصة وان كل تدريسي تمر عليه مده الخدمة سواء كان كفؤا او متلكئا في مسيرته العلمية والوظيفية كأستاذ جامعي ، واستمر هذا الوضع حتى صدور تعليمات الترقيات العلمية رقم (٣٦) لسنة ١٩٩٢ ثم بعدها صدر قانون الخدمة الجامعية الذي تطلب اسلوباً جديدا لتقييم الاداء والذي يتم الاعتماد عليه في تقييم التدريسي وبالتالي قبول ترقيته الى مرتبه علميه اعلى وهو كتابة البحوث ونشرها في المجلات العلمية الرصينة المحكمة ذات الاختصاص المحدد والتي ينبغي على التدريسي ان ينشر بحوثه فيها وحسب اختصاصه[٢٣] ، وقد اكد قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٠٨ هذه الطريقة في نصوصه النافذة

وبهذا فان وسيلة البحث العلمي تعتبر خير وسيله لتحسين كفاءة التدريسي وتطور امكانياته العلمية حيث ان البحث العلمي يمكنه من الاطلاع على الكتب والاصدارات الحديثة في مجال اختصاصه اضافة الى استخدامه اصول البحث العلمي بشكل مستمر كما ان المدة الزمنية في الخدمة تكسبه خبرات جديده في مجال التدريس والاشراف على طلبة الدراسات الاولية ومشاريع بحوث التخرج وغيرها من النشاطات العلمية والمشاركة في لجان المناقشات لبحوث التخرج ، حيث تجتمع مده الخدمة مع البحث العلمي المستمر لتساهم وبشكل كبير في اعداد تدريسي متمكن علميا ومهنيا واداريا وقادرا على ادارة المفاصل العلمية في قسمه ، بعد ان يكون قد اكتسب خبرات علميه وعمليه وفي مختلف المجالات ذات الصلة بالجانب الاكاديمي وبعد عام (٢٠٠٠) صدرت من وزارة التعليم العالي استمارات خاصه تحتوي على فقرات تتضمن كيفية تقييم التدريسي حيث ان الاستمارة مكونه من صفحتين تشمل على البحوث التي انجزها التدريسي خلال العام ومشاركته في المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وتتضمن ايضا تقديرات لتقييم التدريسي تبدا من الاعلى امتياز ثم جيد جدا ثم جيد ثم متوسط ثم ضعيف ،وفي عام (٢٠١٤)صدرت استمارات لتقييم الاداء اكثر تفصيلا ودقه وتشتمل على فقرات متعددة ودقيقه ورصينة تعطي فكره واضحه للرئيس والرئيس الاعلى عن مدى كفاءة التدريسي الفعلية ومعرفة مستواه العلمي وبدقه كبيره. حيث تبين الفقرات في الاستمارة البحوث المنجزة والمنشورة والبحوث التي انجزت ولم تنشر وانما فقط قبلت للنشر في المجلات العلمية الرصينة وكذلك عدد المشاركة في المؤتمرات الدولية والمحلية وداخل الجامعة التي ينتمي اليها التدريسي وخارجها وكذلك الندوات التي اشترك فيها التدريسي اضافه الى الحلقات النقاشية التي ساهم في انجازها والمشاركة فيها ،والتي تتضمنها الاستمارات ، وهل ان التدريسي متواصل مؤهلة للتدريس في الدراسات العليا من ناحية لقبه العلمي يدرس طلبة الدراسات العليا وهل يشرف على بعض الطلبة وما هو عدد طلبة الدراسات العليا الذين يشرف عليهم ،اضافه الى فقرات تتضمنها الاستمارة تتعلق بتفاصيل دقيقه ومهمه في شخصية التدريسي منها استمراره في الدوام الرسمي وعدم تغيبه وكذلك مظهره الشخصي المناسب دون افراط ولا تفريط يليق بالأستاذ الجامعي والمربي والتربوي [٢٤]،ان كل الفقرات التي ذكرت والتي تتضمنها الاستمارة تساهم في اعطاء فكره واضحه عن قدرات التدريسي ومدى تطوره العلمي ومشاركته العلمية في المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وبذلك فان تقييم اداء التدريسي انتقل الى مرحله متقدمة يمكن ان تساهم في تحسين كفاءته وزيادة مستواه العلمي وترقيته من مرتبه علميه الى مرتبه علميه اعلى ، وهكذا يلاحظ ان الاداء الجامعي عامل محوري في حياة الاستاذ الجامعي منذ تعينه وحتى احالته على التقاعد وان خط سير خدمته الجامعية يظهر

مدى تقدمه العلمي موازي لتقدمه في الخدمة الزمنية ،ويلاحظ ايضا ان الاداء الجامعي لا يساهم في تطوير كفاءة التدريسي ورفع مستواه العلمي والاكاديمي فقط بل يساهم وبشكل فعال في تطوير مستواه الاداري والمهني واعداد القيادات الإدارية الكفوءة [٢٥]

حيث لاحظنا وجود تقييم جامعي خاص بالقيادات الإدارية تتعلق بقدرة الاستاذ الجامعي بإدارة الوحدات العلمية او الاقسام العلمية او الحلقات الإدارية الاعلى في السلم الاداري الجامعي ،ومن الطبيعي ان تحتوي الاستمارات الخاصة بتقييم القادة الاداريين على فقرات ذات طبيعة تتعلق بكيفية ادارة المفاصل في الجامعة والتي تتطلب قدرة ادارية والمام بالجانب العلمي ايضا ، حيث ان الالمام بالجانب الاكاديمي لوحده لا يكفي لأعداد القائد الاداري الجامعي بل لابد من توفر مهارات اخرى فنيه واداريه وتخصص اداري من اجل اعداد القيادات الإدارية في الكلية وعلى مستوى الجامعة ايضا ، ولهذا فان هناك فقرات اضافيه خاصه تتعلق بتقييم القادة الاداريين تختلف عن تلك المعتمدة لتقييم التدريسيين فليس كل تدريسي ناجح باعتباره اكاديمي وليس بالضرورة ان يكون ناجحا كقائد اداري جامعي لان لكل من الاستاذ الجامعي والقائد الاداري الجامعي متطلبات علميه واداريه مختلفة قد تتوافر احداها في الاستاذ الجامعي دون توافر الاخرى ،ونرى بدورنا ان البحث العلمي يعد الفيصل الاساسي في رفع كفاءة التدريسي وتحسين مستواه العلمي والاكاديمي الا ان البحث العلمي لوحده غير كافي في اعداد شخصيه جامعيه كفوءة مالم تعزز باعتبارات اخرى تصقل شخصيه الاستاذ الجامعي منها مشاركته في المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية والتدريس والاشراف على طلبة الدراسات العليا اضافه الى الجوانب التفصيلية في شخصية الاستاذ الجامعي التي ينبغي مراعاتها منها دخوله للورشات ذات الطابع العلمي والاداري والدخول في دورات متخصصة لمواكبة متطلبات التقدم العلمي والاكاديمي بل وحتى الاداري في الجامعة .

الخاتمة

بعد ان انتهينا من بحثنا الموسوم دور الاداء الجامعي في تحسين كفاءة التدريسي توصلنا الى النتائج والمقترحات التالية .

اولا/ النتائج

أ- ظهر الاداء الجامعي اولا في اطار تقييم الاداء العلمي والتربوي والجامعي في نطاق المنافسة بين الدول المتقدمة علميا في مرحلة الخمسينيات والستينيات خاصة عقب الحرب العالمية الثانية ونشوء حالة التخصص الدقيق وتشكل الاقطاب والمحاور والاحلاف ثم ، ظهور الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي التي استمرت حتى عام (١٩٩١)وبذلك فان اساس تقييم الاداء الجامعي هو صراع على محاولة حكم العالم والسيطرة عليه من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق .

ب - رأت الدول المتقدمة ان افضل وسيله لتحسين كفاءة التدريسي وتحسين مستواه العلمي في اطار الجامعات والمعاهد العلمية هو التركيز على البحث العلمي وكتابة البحوث ونشرها وتداول المجلات التي تنشر فيها البحوث حيث توصلت الدول المتقدمة الى ان البحث العلمي هو الوسيلة للرقي والتقدم في كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية بل هو وسيله لقوة الدولة ورفعتها وعلو شأنها بين الدول ، حيث ان البحث العلمي هو الذي يصنع الاسلحة المتطورة ذات الطابع الدفاعي الذي يستخدم للدفاع عن الدولة فقط شريطه ان لا تستخدم الوسائل الدفاعية الا في اطار السياسة الحكيمة للدولة .

ج - من الوسائل التي ساهمت في رقى التدريسي وتحسين مستواه العلمي وتطور كفاءته مشاركته في المؤتمرات العلمية والندوات والحلقات النقاشيه حيث من المعروف ان المؤتمرات تناقش مواضيع جديده تتميز بالحداثه وتعتبر من المواضيع التي تحتاج الى دراسه وأراء مختلفه من قبل الباحثين وبدرجه اقل مستوى تتبنى الندوات العلميه في الاقسام العلميه مواضيع بنفس التوجه السابق وكذلك الحال بالنسبه للحلقات النقاشيه حيث تساهم المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية في بناء شخصية جامعيه بحثيه رصينه .

د - ساهمت تقارير الاداء الجامعي في تعرف التدريسي على مواطن القوة والضعف في شخصيته العلميه والجامعيه وبذلك اصبح اطلاعه على تقييمه خلال السنه الدراسيه مهما كانت النتيجه سواء كانت ايجابيه كما توقع هو او سلبيه تخالف توقعاته فانها تساهم في تحفيز التدريسي على تحسين اداءه الجامعي من خلال البحوث والمشاركه في المؤتمرات وكذلك حضور الندوات والحلقات النقاشيه بحيث نصت معظم القوانيين على ضرورة التقييم السنوي للاستاذ الجامعي بغض النظر عن لقبه العلمي .

هـ ـ لايقتصر تقييم الاداء الاداري الجامعي على الجانب البحثي والعلمي من شخصية التدريسي بل يمتد ايضا وبالضروره الى الجانب الاداري وذلك لاعداد القيادات الاداريه القادره على ادارة المفاصل الاداريه في الجامعات والكليات والادارات التخصصيه في وزاره التعليم العالي او الوزارات الاخرى التي تعنى بحملة الشهادات العليا والباحثين ، ولهذا هناك استمارات خاصه بتقييم التدريسي الباحث واخرى خاصة بتقييم القيادات الاداريه على مختلف المستويات لتحقيق هدفين الاول هو تقييم القيادات الاداريه الحاليه والثاني اعداد قيادات اداريه جديده قادره على تحمل المسؤليه في اطار السلم الاداري وتداول المناصب الاداريه او احالة البعض من القيادات الاداريه الى التقاعد ممن وصلو الى السن القانونية .

و ـ يساهم التدريس في رفع المستوى العلمي للتدريسي وتحسين كفاءته من خلال اعداده المحاضرات وكذلك مراجعته للمصادر للالمام بجوانب المحاضره ولغرض الوصول الى احدث المعلومات وكذلك فان الاشراف على طلبة الدراسات العليا يتطلب من التدريسي متابعة الباحثين وقراءة البحوث والدراسات خاصة وانه يشارك في اعداد رسالة ماجستير او دكتوراه من قبل الباحث تحت اشرافه وبذلك تتحسن كفاءته بشكل دائم ومتجدد ومتطوير طالما انه يدرس ويشرف على طلبة الدراسات العليا ، كما ان التاليف هو الاخر يساهم في تطور شخصية التدريسي وصقلها وبشكل مستمر لان التأليف يتطلب مصادر جديده وقراءة كثيره واطلاع واسع في المجال العلمي وفي المجال المهني ذات الصلة باختصاصه .

ثانيا : المقترحات

أ ـ يجب خلق نوع من الاداء الجامعي العقلي والواقعي الصحيح ليساهم وبشكل فعال في تحسين كفاءة التدريسي وتطور مستواه العلمي ولذلك فان طرح الاستمارات التي تتضمن فقرات مهمه في تقييم الاستاذ الجامعي منها بحوثه المنشورة والمقبولة للنشر وكذلك مدى مشاركته في المؤتمرات العلمية والندوات والحلقات النقاشية اضافه الى مشاركته في المناقشات العلمية للرسائل والاطاريح وكل الفقرات التي تبين مدى تطور مستوى التدريسي العلمي والاداري .

ب ـ خلق اجواء البحث العلمي وذلك من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي للباحثين ومنحهم التفرغ في الحالات التي تتطلب ذلك لاسيما في البحوث والدراسات التي تقدم خدمه كبيرة للبلاد في المجالات المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية .

ج ـ دعم قيام المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية في الاقسام العلمية والكليات والجامعات من خلال توفير المستلزمات الإدارية والمالية لقيام تلك المؤتمرات واشتراك التدريسين في التحضير والعضوية والمشاركة في المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ونشر البحوث المشاركة الرصينة في اطار نشر وقائع المؤتمر العلمي من مختلف الكليات والجامعات المشاركة فيه لكي يطلع عليها كافة المعنيين بالبحث العلمي من داخل الوسط الجامعي وخارجه

د ـ اشعار التدريسي علنيا بدرجة تقييمه واعتبار الموضوع علنيا وشفاف لأشعار التدريسي بمواطن الضعف في شخصيته العلمية والجامعية حتى يتمكن من التغلب على مواطن الضعف والتعرف عليها من خلال سد الثغرات في شخصية الباحث التي اشارت اليها تقارير الاداء السنوية ، كما ان التدريسي يستطيع تطوير الجانب الايجابي في شخصيته نحو الافضل .

ه ـ يحتاج التأليف من قبل التدريسي الى وسائل تقنيه منها طبع المؤلفات وكذلك توزيعها ، ومن الطبيعي ان تحتاج تلك الوسائل الى اموال واداره جيده كما ان الدراسات العليا بحد ذاتها وسيله اجباريه تحث التدريسي على تحسين مستواه وتطوير كفاءته ، ولهذا ينبغي الاهتمام بالدراسات العليا على وجه العموم من ناحية اعداد القاعات المناسبة ومستلزماتها العلمية وكذلك المختبرات الحديثة اضافه الى الاهتمام بالمناهج او المقترحات والحلول التي تطرح داخل نطاق الدراسات العليا من ناحية حداثتها واهميتها في رفع مستوى العلمي لطالب الدراسات العليا ، كذلك الاهتمام بالأساتذة المشرفين على طلبة الدراسات العليا ودعمهم ماديا ومعنويا .

هوامش البحث

١- محمد حسين عجمي ، طرائق التدريس المعاصرة بين النظرية والتطبيق ، دار الفكر العربي ، القاهرة (١٩٧٢) ص١٤
٢- توصيات وقرارات المنظمة العالمية للثقافة والعلوم اليونسكو نقلا عن جاسم عبود سلمان الشمري ، دور المنظمات الدولية في خلق ثقافة التسامح ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طنطا (١٩٨٩) ص٦١
٣- تعليمات الترقيات العلمية في الجامعات وهيئه المعاهد الفنية عدد (٣٦) لعام (١٩٩٢) المعدلة ص١ ويلاحظ قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ سنة (٢٠٠٨) .
٤- يوسف عبد القادر العبيدي واخرون ، مجموعة قوانين الخدمة والملاك والانضباط ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة (٢٠٠٧) ص٢٤٦ .
٥- د. وفيق حلمي الاغا – ايهاب وفيق الاغا استراتيجيات مقترحة لمعايير ضمان جودة الاداء الجامعي ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الا زهر ٢٠١٠ ص ١١ .
٦- مثل الاستاذ عبد الباقي البكري مؤلف كتاب المدخل لدراسة القانون عام (١٩٧٩) مطبعة جامعة بغداد و د. عصام البرزنجي وآخرون مؤلف كتاب مبادئ القانون الاداري عام (١٩٩٣) و د. عصام العطيه مؤلف كتاب القانون الدولي العام عام (١٩٩٢) جامعة بغداد كلية القانون .
٧- حيث تطلب ذلك قانون الخدمة الجامعية العراقي الملغي رقم (١٤٢)لسنة (١٩٧٦) .
٨- حيث نص قانون الخدمة الجامعية العراقي النافذ رقم (٢٣) لسنة (٢٠٠٨) في المادة السادسة فقرة ثالثا .
٩- د . غازي فيصل مهدي ، النظام القانوني للترقية في الوظيفة العامة في العراق رسالة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد (١٩٩٢) ص ٢٣.
١٠- جعفر عبدالله موسى ادريس ، واحمد عثمان ابراهيم ، وعبدالرحمن بن عبدالله ، امكانية تطبيق ادارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة مجلة أماراباك علمية تصدر عن الاكاديمية الامريمية العربية للعلوم والتكنلوجيا المجلد الثالث العدد السابع ٢٠١٢ ص٥٠

١١- عمر خلف ذيبان ، حرب المياه ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ،الإسكندرية ، العدد الثاني والثلاثون ، (١٩٩٢) ص١١٠٩ .
١٢- د . عباس محسن البكري ، و عامر احمد غازي ، مقال بعنوان الى اين الى اين الجامعات العراقية من برامج الاعتماد وضمان الجودة ، جامعة بابل كلية تكنلوجيا الحاسبات بحث منشور على الانترنت www.scsiens babilun.com تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١/٦
١٣- د . خالد شحادة الخطيب و د. احمد زهير شاميه ، اسس المالية العامة ط٣ ، دار وائل ، عمان ، (٢٠٠٧) ص١٤٤
١٤- تراجع استمارة التقييم اداء التدريسيين للعام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥) الفقرات الخاصة بالمؤتمرات والبحوث ص٢
١٥- جعفر عبدالله موسى ادريس ، واحمد عثمان ابراهيم ، وعبدالرحمن بن عبدالله ، امكانية تطبيق ادارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة ، مصدر سابق ص٤٠.
١٦- تلاحظ تعليمات الدراسات العليا لسنة (١٩٨٢) المادة السابعة والثلاثون .
١٧- جعفر عبدالله موسى ادريس ، واحمد عثمان ابراهيم ، وعبدالرحمن بن عبدالله ، امكانية تطبيق ادارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة ، مصدر سابق ص٤١.
١٨- المادة الخامسة والثلاثون من تعليمات الدراسات العليا لسنة(١٩٨٢).
١٩- د . سوسن سعد الدين بدر خان ، مدى تطبيق جامعة عمان الاهلية لمعايير النوعية وضمان الجودة من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية ، بحث منشور على الانترنت www.science amman .com تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١/٦
٢٠- د. وفيق حلمي الاغا – ايهاب وفيق الاغا استراتيجيات مقترحة لمعايير ضمان جودة الاداء الجامعي ، مصدر سابق ص١٢
٢١- حيث ورد في قانون الخدمة الجامعية رقم (٢٣)لسنة (٢٠٠٨) ويلاحظ قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة (١٩٦٠)
٢٢- تراجع استمارة تقييم التدريسين للعام الدراسي (٢٠١٤- ٢٠١٥) المصدر السابق ص٢

٢٣- هاني بن نايف بن عبد السلامي ، تقييم الاداء الوظيفي واثره على حقوق الموظف في سلطنة عمان ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس (٢٠١٠) ص ١٠٤
٢٤- تراجع استمارة تقييم القيادات الإدارية للعام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥)
٢٥- تراجع تعليمات الترقية العلمية في الجامعات وهيئة المعاهد الفنية المصدر سابق ص٢.

مصادر البحث

١- د. احمد زهير شاميه ، د . خالد شحادة الخطيب ، اسس المالية العامة ط٣ ، دار وائل ، عمان ، (٢٠٠٧)
٢- تعليمات الترقيات العلمية في الجامعات وهيئه المعاهد الفنية عدد (٣٦) لعام (١٩٩٢) المعدلة
٣- جاسم عبود سلمان الشمري ، دور المنظمات الدولية في خلق ثقافة التسامح ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طنطا (١٩٨٩)
٤- جعفر عبدالله موسى ادريس ، واحمد عثمان ابراهيم ، وعبدالرحمن بن عبدالله ، امكانية تطبيق ادارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من اجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة مجلة أماراباك علمية تصدر عن الاكاديمية الامريمية العربية للعلوم والتكنلوجيا المجلد الثالث العدد السابع ٢٠١٢ .
٥- د . سوسن سعد الدين بدر خان ، مدى تطبيق جامعة عمان الاهلية لمعايير النوعية وضمان الجودة من وجهة نظر اعضاء الهيئة التدريسية ، بحث منشور على الانترنت www.science amman .com تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١/٦
٦- عبد الباقي البكري ، المدخل لدراسة القانون مطبعة جامعة بغداد (١٩٧٩)
٧- د. عصام البرزنجي وآخرون ، مبادئ القانون الاداري ،مطبعة جامعة بغداد (١٩٩٣)
٨- د. عصام العطيه ، القانون الدولي العام جامعة بغداد كلية القانون (١٩٩٢)
٩- عمر خلف ذيبان ، حرب المياه ، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية ، الإسكندرية ، العدد الثاني والثلاثون ، (١٩٩٢)
١٠- د . عباس محسن البكري ، و عامر احمد غازي ، مقال بعنوان الى اين الى اين الجامعات العراقية من برامج الاعتماد وضمان الجودة ، جامعة بابل كلية تكنلوجيا الحاسبات بحث منشور على الانترنت www.scsiens babilun.com تاريخ الزيارة ٢٠١٨/١/٦
١١- د . غازي فيصل مهدي ، النظام القانوني للترقية في الوظيفة العامة في العراق رسالة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة بغداد (١٩٩٢)

١٢- هاني بن نايف بن عبد السلامي ، تقييم الاداء الوظيفي واثره على حقوق الموظف في سلطنة عمان ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس (٢٠١٠)
١٣- يوسف عبد القادر العبيدي واخرون ، مجموعة قوانين الخدمة والملاك والانضباط ، العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة (٢٠٠٧)
١٤- د. وفيق حلمي الاغا – ايهاب وفيق الاغا استراتيجيات مقترحة لمعايير ضمان جودة الاداء الجامعي ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الا زهر ٢٠١٠ .
١٥- قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العام رقم ٢٢ سنة (٢٠٠٨) .
١٦- قانون الخدمة الجامعية العراقي الملغي رقم (١٤٢)لسنة (١٩٧٦)
١٧- قانون الخدمة الجامعية العراقي النافذ رقم (٢٣) لسنة (٢٠٠٨)
١٨- قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة (١٩٦٠)
١٩- استمارة التقييم اداء التدريسيين للعام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥)
٢٠- استمارة تقييم القيادات الإدارية للعام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥)